

السوفياتي انتقاداً جديداً الى اسرائيل، بسبب ممارساتها في الارض المحتلة. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية السوفياتية، غينادي جيراسيموف بـ «ان السلطات الاسرائيلية تواصل، منذ تسعة اشهر، وعلى نحو منظم وقاس، التنكيل بالسكان الفلسطينيين الذين يتحدون الاحتلال غير المشروع لاراضيهم ونظام القمع المنظم». وأشار الى ان مجلس الامن «طلب من اسرائيل أكثر من مرة مراعاة القوانين الدولية المعترف بها، ووقف انتهاكها لحقوق الانسان»، إلا ان «المسؤولين في تل - أبيب لا يزالون، كما في السابق، يتجاهلون، بوقاحة وغطرسة، الاحتجاج المتزايد في العالم على الطغيان واراقة الدماء في الارض المحتلة». ولاحظ ان استمرار تل - أبيب في انتهاك خط المواجهة ضد الفلسطينيين «لا يقرب ساعة السلام في الشرق الاوسط، بل يعمق مشاكل المنطقة ومشاكل الشعوب التي تقطنها، وفي الدرجة الاولى، الاسرائيليون انفسهم». وأكد انه بات «واضحاً، اليوم، لدى الجميع، ونأمل ان يفهموا ذلك قريباً في اسرائيل»، ان طريق السلام في الشرق الاوسط «يمر عبر مؤتمر دولي يشترك فيه جميع الاطراف المعنية، بمن فيهم م.ت.ف. والاعضاء الدائمون في مجلس الامن» (المصدر نفسه، ١٩٨٨/٨/٢٦).

قد يذهب بعض المتفائلين من المراقبين الى تلمس خط جديد في موقف واشنطن من الاجراءات الاسرائيلية العنيفة بحق الفلسطينيين، بما فيها عمليات الطرد، فتعتبره عملية «غسل يدين» من الواقع المساسوي الذي يعيشه سكان الارض المحتلة؛ وهذه العملية، بحد ذاتها، تشكل بداية الدخول في مرحلة جديدة، تحمل امكانات حل ما. لكن مراقبين آخرين اعتبروا، من منظور مختلف، ان هذا التكتيك الاميركي، وما يرشحه من مواقف، هي، في الاصح، محاولة واشنطن «تبرئة ذمتها» من واقع ما آلت اليه الامور، ومحاولة للهروب من تحمل هذا الواقع (الواشنطن بوست، ١٩٨٨/٨/٣٠).

في هذا الاتجاه، يندرج اعلان مدير الشؤون القانونية في اللجنة الاميركية - العربية لمكافحة التمييز، البرت مخيمر، عن ان الممثل التجاري الاميركي وافق على التماس قدمته اللجنة ضد الممارسات الاسرائيلية الجائرة لحقوق العمال

بيرس، فصرح للاذاعة الاسرائيلية بأن الابعاد «يصبح، أحياناً، الوسيلة الوحيدة لضمان الامن»، معتبراً اياه «رد فعل وليس فعلاً بحد ذاته». وقال انه «أخذ علماً بالاحتجاج الاميركي، لكنه «لن يسفر عن عقوبات في حق اسرائيل» (المصدر نفسه).

من جهة أخرى، قال ناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية، ان تل - أبيب ردت، رسمياً، على الاحتجاج الاميركي، وأبلغت الى واشنطن انها لن تلجأ الى اجراء الابعاد «الا في حالات الضرورة القصوى» (المصدر نفسه).

لقد شحذ الاحتجاج الاميركي لدى اسرائيل، بشأن عمليات الطرد، هم الهيئات والمنظمات الدولية. ففي خطوة لا تلجأ اليها الا في ظروف خاصة، انتقدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر، علانية، وللمرة الثانية خلال اسبوع، سياسة اسرائيل بابعاد سكان الارض المحتلة، وطلبت منها الكف عن خرق اتفاقية جنيف. وذكرت، في بيان أصدرته، بالمادة ٤٩ من الاتفاقية المذكورة، التي تمنع، منعاً باتاً، ابعاد الافراد أو المجموعات بالقوة من الاراضي التي تقع تحت الاحتلال، بغض النظر عن الدوافع. وقالت، انها قدمت احتجاجات عدة الى السلطات الاسرائيلية لاتباعها سياسة العقوبات الجماعية، مثل تدمير المنازل، وتفجيرها، ومنع التجول، وفرض قيود على الزراعة والنشاط الاقتصادي. وناشدت اسرائيل وضع حد لهذه المأساة، ولخرق اتفاقية جنيف» (النهار، ١٩٨٨/٨/٢٦).

كما طالب مجلس الامن الدولي اسرائيل «بالكف فوراً» عن ابعاد المدنيين الفلسطينيين، ويتأمن عودة الذين ابعدهم سابقاً. وقال رئيس المجلس، الصيني لي لوي، في بيان اصدره باسم الاعضاء، بعد مشاورات خاصة، ان هؤلاء الاعضاء «يعربون عن قلقهم من النتائج الخطيرة للعنف على الجهود المبذولة للتوصل الى سلام شامل ودائم في الشرق الاوسط». و اضاف: «ان اعضاء المجلس قلقون جداً من اصرار اسرائيل، القوة المحتلة، على المضي في سياسة ابعاد المدنيين الفلسطينيين، بما يتناقض وقرارات مجلس الامن واتفاقية جنيف» (المصدر نفسه، ١٩٨٨/٨/٢٧).

وفي هذا الصدد، أيضاً، وجه الاتحاد